

اتفاقية المستخدم

تُعَد اتفاقية المستخدم هذه («الاتفاقية»، «الشروط») اتفاقية إلكترونية ذات أثر قانوني بين المستخدم («المستخدم»، «أنت»، «خاصتك» (و F-Tech، المسجلة في Kazakhstan) «الشركة»، «نحن»، «لنا»، «خاصتنا»)، وتنظم الوصول إلى الموقع <https://kashbi.net>، والتطبيق KashBi، وبوت Telegram، وTelegram Mini App، والنسخة الويب، وواجهة برمجة التطبيقات API، وسائر الخدمات ذات الصلة التابعة للشركة، ويشار إليها مجتمعة باسم «المنصة».

باستخدامك المنصة، أو إنشاء حساب، أو الضغط على زر قبول الشروط، أو ربط حساب Telegram، أو إجراء عمليات باستخدام الأصول الرقمية، أو إنشاء أو قبول معاملات P2P، أو إيداع الرصيد، أو سحب الأموال، أو استخدام خدمات المنصة بأي طريقة أخرى، فإنك تؤكد أنك قرأت هذه الاتفاقية بعناية وفهمتها وتقبلها.

إذا كنت لا توافق على هذه الاتفاقية، فلا تستخدم المنصة وأوقف الوصول إلى الحساب.

تطبق هذه الاتفاقية بالاقتران مع سياسة الخصوصية، وسياسة AML/KYC، وقواعد معاملات P2P، وقواعد الرسوم، والإشعارات داخل الواجهة، وسائر وثائق الشركة، إذا كانت هذه الوثائق منشورة أو متاحة في واجهة المنصة.

1. المقدمة وقبول الشروط

1.1. موضوع الاتفاقية

تنظم هذه الاتفاقية إجراءات الوصول إلى المنصة واستخدامها، بما في ذلك الوظائف التالية، إذا كانت متاحة للمستخدم:

- إنشاء الحساب واستخدامه؛
- استخدام المحفظة المشفرة-النقدية؛
- حفظ الأصول الرقمية المدعومة وقيدها وإيداعها وتحويلها وسحبها؛
- إنشاء معاملات P2P ونشرها وقبولها وتنفيذها؛
- حجز الأصول الرقمية أو تجميدها في إطار معاملة P2P أو آلية escrow؛
- التفاعل مع مستخدمين آخرين في إطار المعاملة؛
- فتح النزاعات والنظر فيها؛
- استخدام Telegram Mini App وبوت Telegram والنسخة الويب؛
- تلقي الإشعارات والرسائل الخدمية والدعم؛
- الوظائف الأخرى المتاحة على المنصة.

1.2. قبول الاتفاقية

تُعَد قابلاً لهذه الاتفاقية إذا قمت بواحد أو أكثر من الإجراءات التالية:

- إنشاء حساب على المنصة؛
- تسجيل الدخول إلى الحساب عبر النسخة الويب؛
- استخدام Telegram Mini App أو بوت Telegram؛
- ربط حساب Telegram بحساب تم إنشاؤه في النسخة الويب؛
- الضغط على زر قبول الاتفاقية أو عنصر واجهة مماثل؛
- استخدام المحفظة أو معاملات P2P أو الإيداع أو السحب أو التحويل أو أي وظائف أخرى للمنصة؛
- مواصلة استخدام المنصة بعد نشر نسخة محدثة من الاتفاقية.

1.3. الوثائق ذات الصلة

تُعد الوثائق التالية جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية، إذا كانت منشورة أو متاحة للمستخدم:

- سياسة الخصوصية؛

- سياسة AML/KYC؛

- قواعد معاملات P2P؛

- قواعد الرسوم والحدود؛

- تحذيرات المخاطر؛

- سائر القواعد والإشعارات والتعليمات المنشورة على المنصة.

في حال وجود تعارض بين هذه الاتفاقية والقواعد الخاصة بوظيفة محددة، تطبق القواعد الخاصة بتلك الوظيفة إذا كانت تنظم المسألة ذات الصلة صراحة. وفي جميع الحالات الأخرى تطبق هذه الاتفاقية.

1.4. تعديل الاتفاقية

يحق للشركة تعديل هذه الاتفاقية في أي وقت إذا كان ذلك ضرورياً بسبب تغير وظائف المنصة، أو متطلبات القانون، أو قواعد الشركاء، أو متطلبات الأمان، أو ظروف السوق، أو الإجراءات الداخلية، أو أي ظروف أخرى. تُنشر النسخة السارية من الاتفاقية على الموقع <https://kashbi.net> أو في واجهة المنصة. ويشار إلى تاريخ آخر تحديث في بداية الوثيقة.

إذا كانت التعديلات جوهرية، يجوز للشركة إخطار المستخدم عبر واجهة المنصة أو البريد الإلكتروني أو Telegram أو إشعار دفع أو أي وسيلة معقولة أخرى.

إن مواصلة استخدام المنصة بعد دخول النسخة الجديدة من الاتفاقية حيز النفاذ تعني موافقة المستخدم على النسخة المحدثة، ما لم ينص القانون الواجب التطبيق على خلاف ذلك.

2. المصطلحات والتعريفات

2.1. المنصة

المنصة — الموقع <https://kashbi.net>، والتطبيق KashBi، وTelegram Mini App، وTelegram، والنسخة الويب، وواجهة API، والبنية التحتية للخوادم، والواجهات، وقواعد البيانات، والمحفظة، ووحدة P2P، ونظام الإشعارات، وخدمة الدعم، وسائر خدمات الشركة.

2.2. المستخدم

المستخدم — شخص طبيعي يحصل على الوصول إلى المنصة، أو ينشئ حساباً، أو يستخدم المحفظة، أو يشارك في معاملات P2P، أو يستخدم وظائف المنصة بأي طريقة أخرى.

2.3. الحساب

الحساب — حساب المستخدم على المنصة. يمكن إنشاء الحساب في النسخة الويب أو عبر Telegram Mini App أو بأي طريقة أخرى منصوص عليها في المنصة. يجوز ربط حساب Telegram بحساب تم إنشاؤه في النسخة الويب.

2.4. الأصول الرقمية

الأصول الرقمية — العملات المشفرة، والرموز، والعملات المستقرة، وسائر وحدات القيد الرقمية التي تدعمها المنصة.

2.5. الأصول الرقمية المدعومة

الأصول الرقمية المدعومة — فقط تلك الأصول الرقمية والشبكات وصيغ المعاملات التي تظهر صراحةً على أنها متاحة على المنصة. يحق للشركة تغيير قائمة الأصول والشبكات المدعومة.

2.6. المحفظة

المحفظة — وظيفة المنصة التي تتيح قيد الأصول الرقمية المدعومة وحفظها وحجزها وتحويلها وإيداعها وسحبها، إذا كانت الوظائف ذات الصلة متاحة للمستخدم.

2.7. الرصيد

الرصيد — سجل معروض في الحساب لكمية الأصول الرقمية المدعومة المتاحة للمستخدم، أو المحجوزة، أو المحتجزة، أو التي تنتظر التأكيد، أو المجمدة، أو الموجودة في أي حالة أخرى وفقاً لقواعد المنصة.

2.8. معاملة P2P

معاملة P2P — معاملة بين مستخدمين المنصة يشتري أو يبيع بموجبها أحد المستخدمين أصلاً رقمياً مدعوماً مقابل عملة نقدية من مستخدم آخر، إذا كانت هذه الوظيفة منصوصاً عليها في المنصة.

2.9. العرض

العرض — إعلان أو اقتراح أو نموذج لشروط معاملة P2P ينشره المستخدم على المنصة.

2.10. الأمر / المعاملة

الأمر أو المعاملة — معاملة P2P محددة تُنشأ بناءً على عرض أو إجراء آخر من المستخدم، ولها شروط وأطراف ومبلغ وأصل وحالة ومواعيد محددة.

2.11. Escrow / الحجز

Escrow أو الحجز أو التجميد — وظيفة تقنية للمنصة يمكن بموجبها تجميد الأصول الرقمية أو احتجازها أو حجزها مؤقتاً في إطار معاملة أو نزاع أو فحص أو متطلبات أمان أو أي أساس آخر منصوص عليه في هذه الاتفاقية.

2.12. الدفع النقدي

الدفع النقدي — تحويل أموال بعملة وطنية بين المستخدمين أو من خلال مقدم خدمات دفع خارجي، إذا شارك ذلك المقدم في عملية محددة. في معاملة P2P العادية، يتم الدفع النقدي مباشرة بين المستخدمين، ولا تكون الشركة بنكاً أو مؤسسة دفع أو وسيط دفع في ذلك التحويل.

2.13. النزاع

النزاع — حالة في إطار معاملة P2P يدعي فيها أحد الطرفين أو كلاهما خرق شروط المعاملة، أو عدم تلقي الدفع، أو عدم تلقي الأصول الرقمية، أو وجود خطأ أو احتيال أو أي خلاف آخر يتطلب نظر الشركة أو مشرف المنصة.

2.14. AML/KYC/CTF

AML و KYC و CTF — إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتجاوز العقوبات والاحتيال وسائر الأنشطة المحظورة، وكذلك إجراءات تحديد هوية المستخدم والتحقق منه وتقييم المخاطر.

2.15. النشاط المحظور

النشاط المحظور — أي أفعال أو عمليات أو معاملات أو سلع أو خدمات أو مصادر أموال أو أغراض مدفوعات أو أنماط سلوك محظورة بموجب هذه الاتفاقية أو سياسة AML/KYC أو القانون الواجب التطبيق أو متطلبات الشركاء أو القواعد الداخلية لإدارة المخاطر لدى الشركة.

3. حق الوصول والقيود

3.1. المتطلبات العامة للمستخدم

باستخدامك المنصة، تقرر وتضمن أنك:

- بلغت سن 16 عاماً أو أي سن أخرى للأهلية القانونية الكاملة يحددها قانون بلد إقامتك، إذا كان ذلك السن أعلى من 16 عاماً وإذا كان استخدام الوظائف ذات الصلة يتطلب سناً آخر؛

- تملك الحق في إبرام هذه الاتفاقية وتنفيذها؛
- شخص طبيعي وتستخدم المنصة باسمك ولصالحك الشخصي، ما لم تسمح الشركة صراحة بخلاف ذلك؛
- تقدم معلومات صحيحة ومحدثة وكاملة؛
- لست شخصاً محظوراً عليه استخدام المنصة؛
- لست خاضعاً للعقوبات ولا تتصرف لصالح شخص خاضع للعقوبات؛
- لا تستخدم المنصة في نشاط محظور؛
- تلتزم بلاقانون الواجب التطبيق عليك؛
- تفهم مخاطر الأصول الرقمية ومعاملات P2P والمدفوعات النقدية بين المستخدمين.

3.2. الأشخاص والولايات القضائية المحظورة

يجوز للشركة تقييد أو حظر الوصول إلى المنصة على الأشخاص:

- المدرجين في قوائم العقوبات؛
- المقيمين أو المواطنين أو الموجودين في ولايات قضائية يكون استخدام المنصة فيها محظوراً أو مقيداً؛
- المرتبطين بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو الاحتيال أو تجاوز العقوبات أو أي نشاط غير قانوني آخر؛
- الذين سبق حظرهم على المنصة؛
- الذين يستخدمون VPN أو بروكسي أو بيانات مزيفة أو وسائل أخرى لتجاوز القيود، إذا كان ذلك يخالف قواعد المنصة أو القانون الواجب التطبيق.

لا تُدرج قائمة الولايات القضائية المحظورة في هذه الاتفاقية، ويجوز للشركة تحديدها في سياسة AML/KYC أو واجهة المنصة أو القواعد الداخلية لإدارة المخاطر. يحق للشركة تعديل هذه القائمة دون إشعار مسبق إذا كان ذلك ضرورياً للامتثال للقانون أو متطلبات العقوبات أو إدارة المخاطر.

3.3. رفض الوصول

يحق للشركة رفض التسجيل، أو تقييد الوصول، أو تعليق الوظائف، أو حظر الحساب، أو إلغاء العملية، أو طلب تحقق إضافي إذا:

- لم يستوف المستخدم متطلبات هذه الاتفاقية؛
 - ظهرت مؤشرات على مخالفة القانون أو العقوبات أو قواعد AML/KYC أو قواعد المنصة؛
 - قدم المستخدم معلومات غير صحيحة أو غير كاملة؛
 - لم يجتز المستخدم التحقق المطلوب؛
 - خلقت العملية أو سلوك المستخدم خطراً غير مقبول على الشركة أو المستخدمين أو الشركاء أو المنصة.
- لا تكون الشركة ملزمة بالإفصاح للمستخدم عن معايير المخاطر الداخلية أو خوارزميات التحقق أو مصادر المعلومات أو تفاصيل التحقيق أو أسباب التقييد، إذا كان هذا الإفصاح قد ينتهك القانون أو متطلبات AML/KYC/CTF أو أمن المنصة أو حقوق الغير أو مصالح التحقيق.

4. التسجيل وأمان الحساب

4.1. إنشاء الحساب

لاستخدام بعض وظائف المنصة، يجب على المستخدم إنشاء حساب. يمكن إنشاء الحساب:

- عبر النسخة الويب؛
- عبر Telegram Mini App؛
- عبر بوت Telegram؛
- بأي طريقة أخرى منصوص عليها في المنصة.

يجوز ربط الحساب المنشأ في النسخة الويب بحساب Telegram، إذا كانت هذه الوظيفة متاحة. يلتزم المستخدم بضمان حداثة وأمان البيانات المستخدمة لتسجيل الدخول.

4.2. حساب واحد

يجوز للمستخدم إنشاء واستخدام حساب واحد فقط، ما لم تسمح الشركة صراحة بخلاف ذلك. يُحظر إنشاء عدة حسابات لتجاوز الحدود أو الحظر أو الرسوم أو قواعد معاملات P2P أو فحوص مكافحة الاحتيال أو قواعد الإحالة أو أي قيود أخرى.

4.3. التفويض

قد تُستخدم للوصول إلى الحساب:

- البريد الإلكتروني وكلمة المرور في النسخة الويب؛
- المصادقة الثنائية 2FA في النسخة الويب؛
- تفويض Telegram؛
- رمز PIN في Telegram Mini App؛
- وسائل تفويض أخرى متاحة في الواجهة.

يتحمل المستخدم مسؤولية الحفاظ على كلمة المرور ورمز PIN ورموز 2FA وحساب Telegram والبريد الإلكتروني والجهاز وسائر وسائل الوصول.

4.4. القياسات الحيوية

إذا كانت المنصة تدعم التفويض بالقياسات الحيوية عبر Telegram أو نظام تشغيل الجهاز أو أي آلية أخرى، فإن الشركة لا تحصل على قوالب القياسات الحيوية الخاصة بالمستخدم ولا تخزنها. قد تخزن الشركة فقط مؤشراً تقنياً على تفعيل الوظيفة أو بيانات تقنية أخرى لازمة لعمل التفويض، إذا كان ذلك مطابقاً للتنفيذ.

4.5. أمان الحساب

يلتزم المستخدم بما يلي:

- عدم نقل الوصول إلى الحساب إلى أطراف ثالثة؛
 - عدم نقل كلمة المرور أو رمز PIN أو رموز 2FA أو عبارات seed أو المفاتيح الخاصة أو رموز النسخ الاحتياطي أو أي بيانات سرية أخرى؛
 - استخدام وسائل موثوقة لحماية الجهاز والحساب؛
 - إخطار الشركة فوراً عند الاشتباه في وصول غير مصرح به؛
 - التحقق من العناوين والبيانات والمبالغ والشبكات وشروط العمليات قبل التأكد.
- لا تطلب الشركة عبارات seed أو المفاتيح الخاصة أو بيانات البطاقات المصرفية الكاملة أو رموز CVV/CVC أو كلمات مرور تطبيقات البنوك أو رموز تأكيد المدفوعات.

4.6. فقدان الوصول

يفهم المستخدم أن فقدان الوصول إلى البريد الإلكتروني أو حساب Telegram أو الجهاز أو 2FA أو رمز PIN أو أي وسائل تفويض أخرى قد يؤدي إلى تقييد أو فقدان الوصول إلى الحساب.

يجوز للشركة المساعدة في استعادة الوصول فقط عند وجود أدلة كافية على ملكية الحساب وبشرط الالتزام بمتطلبات الأمان وAML/KYC والقانون الواجب التطبيق.

4.7. حساب Telegram ومعرف Telegram ID

إذا تم إنشاء الحساب أو استخدامه عبر Telegram، يفهم المستخدم أن Telegram ID قد يُستخدم كأحد المعرفات التقنية. قد يؤثر حذف حساب Telegram أو تغيير حساب Telegram أو فقدان الوصول إلى Telegram على الوصول إلى المنصة.

إذا كان حساب Telegram مربوطاً بحساب تم إنشاؤه في النسخة الويب، فقد تكون استعادة الوصول ممكنة عبر حساب الويب مع الالتزام بإجراءات الأمان. وإذا لم يكن هذا الربط موجوداً، فيجوز للشركة طلب أدلة إضافية على ملكية الحساب.

5. KYC و AML والفحوص وإدارة المخاطر

5.1. KYC قائم على المخاطر

تطبق الشركة نهجاً قائماً على المخاطر في KYC و AML و CTF. وهذا يعني أن اجتياز التحقق الكامل من الهوية قد لا يكون مطلوباً لجميع المستخدمين افتراضياً، وإنما في الحالات التي يكون فيها ذلك ضرورياً لإنظر إلى:

- الحدود؛
- نوع العملية؛
- مبلغ العملية؛
- النشاط المشبوه؛
- جغرافيا المستخدم؛
- نتائج تحليل AML؛
- متطلبات الشركاء؛
- النزاع المفتوح؛
- طلبات السلطات المختصة؛
- القانون الواجب التطبيق؛
- القواعد الداخلية لإدارة المخاطر.

5.2. طلب المعلومات

يحق للشركة أن تطلب من المستخدم معلومات أو وثائق أو إيضاحات، بما في ذلك:

- إثبات الهوية؛
- إثبات ملكية الحساب؛
- إثبات مصدر الأموال؛
- توضيح غرض العملية؛
- تأكيد الدفع؛
- وثائق مرتبطة بمعاملة P2P؛
- أي معلومات أخرى لازمة للتحقق.

5.3. عواقب عدم تقديم المعلومات

إذا لم يقدم المستخدم البيانات المطلوبة، أو قدم بيانات غير صحيحة، أو لم يجتز التحقق، يحق للشركة:

- تقييد وظائف الحساب؛
- تعليق العملية؛
- رفض العملية؛
- حظر الرصيد أو تجميده؛
- إلغاء معاملة P2P؛
- تقييد السحب؛
- إغلاق الحساب؛
- نقل المعلومات إلى السلطات المختصة إذا كان ذلك مطلوباً أو مسموحاً به قانوناً.

5.4. فحص AML للمعاملات

يجوز للشركة فحص عناوين البلوكشين والمعاملات وسلوك المستخدم من حيث مخاطر غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو العقوبات أو الاحتيال أو نشاط الدارك نت أو الاختراقات أو مشاريع الاحتيال أو الخلاطات أو المصادر غير القانونية للأموال أو غير ذلك من الأنشطة عالية المخاطر.

يجوز للشركة استخدام أدواتها الخاصة و/أو مزودي خدمات خارجيين في AML/KYC/CTF. ويجوز الإشارة إلى المزودين بحسب الفئات دون ذكر أسماء محددة، ما لم يتطلب القانون أو العقد خلاف ذلك.

5.5. عدم الإفصاح عن تفاصيل التحقق

لا تلتزم الشركة بالإفصاح للمستخدم عن تفاصيل فحص AML/KYC أو نظام تقييم المخاطر الداخلي أو مصادر المعلومات أو مؤشرات الاشتباه أو أسباب قرار محدد، إذا كان هذا الإفصاح قد ينتهك القانون أو متطلبات AML/KYC/CTF أو أمن المنصة أو حقوق الغير أو مصلح التحقيق.

6. خدمات المنصة

6.1. الطبيعة العامة للخدمات

توفر المنصة بنية تحتية تقنية لاستخدام محفظة مشفرة-نقدية آمنة، والعمليات باستخدام الأصول الرقمية المدعومة، والتفاعل بنظام P2P بين المستخدمين.

لا تُعد الشركة مستشاراً استثمارياً أو وسيطاً أو تاجراً أو بنكاً أو مؤسسة دفع أو مدير أصول أو مستشاراً ضريبياً، ما لم يُذكر خلاف ذلك صراحة في وثيقة منفصلة أو يقتضي القانون الواجب التطبيق خلاف ذلك.

المحفظة على المنصة هي محفظة آمنة. وهذا يعني أن البنية التحتية التقنية لحفظ الأصول الرقمية المدعومة وقيدها وحجزها وسحبها تُدار من قبل الشركة أو مزودي البنية التحتية الذين تستعين بهم. ويكون للمستخدم حق مطالبة فيما يتعلق بالرصيد المقابل من الأصول الرقمية المدعومة المعروض في الحساب، مع مراعاة هذه الاتفاقية والرسوم والحدود والاحتياطات والفحوص والتجميد وسائر القيود الواجبة التطبيق.

6.2. المحفظة والرصيد

قد توفر المنصة للمستخدم إمكانية:

- الحصول على عناوين للإيداع؛
- قيد رصيد الأصول الرقمية؛
- تحويل الأصول الرقمية داخل المنصة؛
- سحب الأصول الرقمية إلى عنوان خارجي؛
- حجز الأصول الرقمية أو تجميدها في إطار معاملة؛
- عرض سجل العمليات.

يُعد الرصيد في الواجهة قيداً داخلياً في سجل الحسابات الخاص بنظام قيد المنصة. ويعكس هذا الرصيد كمية الأصول الرقمية المدعومة المتاحة للمستخدم، أو التي تنتظر التأكيد، أو المحجوزة، أو المحتجزة، أو المجمدة، أو الموجودة في أي حالة أخرى. وقد يعتمد عرض الرصيد على تأكيدات البلوكشين، والمعالجة التقنية، وفحوص الأمان، وفحوص AML/KYC، وحالة المعاملة، والرسوم، والتجميد، والاحتياطات، وسائر العوامل.

6.3. إيداع الأصول الرقمية

يلتزم المستخدم بإيداع الحساب فقط بالأصول الرقمية المدعومة، وفقط في الشبكات المدعومة المشار إليها في واجهة المنصة.

يتحمل المستخدم خطر فقدان الأموال إذا أرسل:

- أصلاً غير مدعوم؛
- أصلاً في شبكة غير مدعومة؛

• تحويلًا دون memo/tag/comment إلزامي؛

• تحويلًا إلى عنوان خاطئ؛

• مبلغًا أقل من الحد الأدنى؛

• معاملة تخلاف قواعد AML/KYC أو القانون الواجب التطبيق.

يجوز للشركة محاولة استرداد الأصول المرسلة عن طريق الخطأ، لكنها غير ملزمة بذلك ولا تضمن نجاح الاسترداد.

6.4. سحب الأصول الرقمية

يتحمل المستخدم مسؤولية صحة العنوان والشبكة والمبلغ وmemo/tag/comment وسائر معايير السحب.

بعد إرسال المعاملة إلى البلوكشين، قد تكون غير قابلة للإلغاء. ولا تضمن الشركة إمكانية إلغاء هذه المعاملة أو ردها أو تعديلها.

يجوز تقييد السحب أو تأجيله أو إلغاؤه أو إخضاعه لتحقيق إضافي إذا:

• ظهرت مؤشرات على مخاطر أو نشاط مشبوه؛

• كان فحص KYC/AML مطلوبًا؛

• كان الحساب مشاركًا في نزاع؛

• كانت الأصول محجوزة أو مجمدة؛

• كان هناك حد سار؛

• وجدت قيود تقنية؛

• كان الامتثال للقانون أو طلب سلطة مختصة مطلوبًا.

6.5. التحويلات الداخلية

إذا كانت المنصة تدعم التحويلات الداخلية بين المستخدمين، فقد تُعالج هذه التحويلات في نظام قيد المنصة دون تسجيل فوري في البلوكشين العام. وقد تُعرض شروط التحويلات الداخلية ورسومها وحدودها ونهايتها في الواجهة.

6.6. العمليات النقدية خارج P2P

قد توفر المنصة وظائف منفصلة تُنفذ فيها العملية النقدية بمشاركة شريك دفع أو بنك أو معالج مدفوعات أو مزود تبادل أو مقدم خدمات آخر. ولا تُعد هذه الوظائف معاملة P2P عادية بين المستخدمين، وقد تخضع لشروط وحدود ورسوم ومتطلبات KYC/AML وقواعد منفصلة خاصة بالشريك المعني.

إذا استخدم المستخدم هذه الوظيفة، فقد يكون ملزمًا بقبول شروط الشريك المعني، واجتياز تحقق إضافي، وتقديم معلومات إضافية. ولا تتحمل الشركة المسؤولية عن أفعال أو امتناع الشريك الخارجي، ما لم ينص القانون الواجب التطبيق أو الشروط المنفصلة صراحة على خلاف ذلك.

6.7. الرسوم

يجوز للشركة فرض رسوم على العمليات أو معاملات P2P أو السحب أو التبادل أو الحجز أو التحكيم أو استرداد التحويلات الخاطئة أو أي إجراءات أخرى، إذا كانت هذه الرسوم منصوصًا عليها في الواجهة أو قواعد المنصة أو صفحة الرسوم.

تُنشر الرسوم السارية وطريقة حسابها والشروط الواجبة التطبيق على الصفحة: <https://kashbi.net/information/fees>. وقد تُعرض الرسوم أيضًا في واجهة المنصة قبل تأكيد العملية.

يحق للشركة تعديل الرسوم وطريقة حسابها وشروط تطبيقها. وما لم ينص القانون الواجب التطبيق على خلاف ذلك، تطبق الرسوم الجديدة على العمليات التي يبدأها المستخدم بعد نشر الرسوم المعنية أو عرضها.

يجوز فرض رسوم البلوكشين والبنوك ومزودي الدفع والأطراف المقابلة وسائر الأطراف الثلاثة بشكل منفصل، وهي لا تعتمد على الشركة.

7. معاملات P2P

7.1. دور الشركة في معاملات P2P

في معاملات P2P، توفر الشركة بنية تحتية تقنية لنشر العروض، وإنشاء المعاملات، وحجز الأصول الرقمية، وتبادل الرسائل، وتثبيت الحالات، ومعالجة الأدلة، وتسوية النزاعات.

لا تكون الشركة طرفاً في الدفع النقدي بين المستخدمين، ولا تكون بائعاً أو مشترياً في معاملة P2P، ما لم يذكر خلاف ذلك صراحة في واجهة العملية المحددة.

في إطار معاملات P2P، قد تُحجز أو تُجمد على المنصة الأصول الرقمية الواجبة النقل بموجب المعاملة إلى حين إتمام المعاملة أو إلغائها أو ردها أو صدور قرار في النزاع.

في المرحلة الأولية، صُممت معاملات P2P على المنصة لسيناريو تبادل أصل رقمي مقابل عملة نقدية أو عملة نقدية مقابل أصل رقمي بين أشخاص طبيعيين. ولا يجوز إضافة سيناريوهات أخرى لمعاملات P2P، بما في ذلك تبادل أصل رقمي مقابل أصل رقمي آخر، أو المعاملات الخاصة، أو المعاملات التي يشارك فيها التجار، أو المعاملات المتعلقة بسلع أو خدمات أو بيانات مقابل أصول رقمية، إلا إذا توفرت الوظيفة ذات الصلة في واجهة المنصة ووجدت قواعد إضافية عند الحاجة.

7.2. المدفوعات النقدية بين المستخدمين

في معاملة P2P العادية، يتم الدفع النقدي مباشرة بين المستخدمين خارج المنصة باستخدام طريقة الدفع التي يختارونها.

لا تتحكم الشركة في البنك أو تطبيق الدفع أو البطاقة أو الحساب أو نظام الدفع أو إجراءات مزود الدفع الخاص بلامستخدم. ولا تضمن الشركة تنفيذ الدفع النقدي أو سرعته أو قابليته للإلغاء أو عدم قابليته للرجوع أو قانونيته.

يتحمل المستخدم مسؤولية صحة البيانات، وغرض الدفع، والامتثال للقانون والضرائب وقواعد البنك ونظام الدفع وشروط معاملة P2P.

7.3. العروض

يجب أن يتعلق العرض في إطار نموذج P2P الأولي بتبادل أصل رقمي مقابل عملة نقدية أو عملة نقدية مقابل أصل رقمي. ويلتزم المستخدم الذي ينشئ العرض بتحديد شروط معاملة صحيحة وواضحة وقابلة للتنفيذ، بما في ذلك:

- الأصل؛
- عملة التسوية؛
- السعر أو طريقة حساب السعر؛
- الحدود؛
- طريقة الدفع؛
- مواعيد الدفع؛
- الشروط الخاصة، إذا كانت منطبقة.

يحظر نشر عروض ذات شروط كاذبة أو مضللة أو غير قانونية أو تمييزية أو احتيالية أو غير قابلة للتنفيذ.

7.4. تنفيذ المعاملة

يلتزم المستخدم بتنفيذ المعاملة بحسن نية ووفقاً للشروط المقبولة عند إنشاء المعاملة أو قبولها.

يلتزم المشتري بإجراء الدفع ضمن المهلة المحددة وتقديم التأكيد إذا كان ذلك مطلوباً.

يلتزم البائع بتأكيد تلقي الدفع واتخاذ الإجراءات اللازمة لإتمام المعاملة إذا تم استيفاء شروط المعاملة.

لا يجوز للأطراف إجبار بعضهم بعضاً على إتمام المعاملة خارج قواعد المنصة، أو تحويل الدفع إلى بيانات أخرى، أو

تغيير الشروط بعد قبول المعاملة، أو استخدام التهديد أو الابتزاز أو الضغط أو المخططات الاحتيالية.

7.5. حجز الأصول الرقمية

في إطار معاملة P2P، يجوز حجز الأصول الرقمية أو تجميدها أو احتجازها إلى حين تحقق شرط إتمام المعاملة أو إلغائها أو ردها أو صدور قرار في النزاع.

لا يعني الحجز أن الشركة تصبح مشترياً أو بائعاً أو ملاكاً للدفع النقدي. ويُعد الحجز إجراءً تقنياً لضمان تنفيذ المعاملة بالأصول الرقمية.

7.6. تأكيد الدفع

يلتزم المستخدم بتقديم تأكيدات دفع صحيحة فقط. وتُعد الإيصالات أو لقطات الشاشة أو الإقرارات المزيفة أو الصور المعدلة أو التصريحات الكاذبة بشأن الدفع أو محاولات الخداع مخالفة جوهرية لهذه الاتفاقية.

7.7. إلغاء المعاملة

يجوز إلغاء المعاملة من قبل المستخدم أو الشركة في الحالات المنصوص عليها في الواجهة أو قواعد المعاملة أو عند انتهاء المهل أو عدم تنفيذ الشروط أو النشاط المشبوه أو الخطأ أو العطل التقني أو النزاع أو فحص AML/KYC أو أي أسباب أخرى.

تعتمد عواقب الإلغاء على حالة المعاملة، وحقيقة الدفع، وحجز الأصول الرقمية، ووجود نزاع مفتوح، وسائر الظروف.

7.8. النزاعات والتحكيم على المنصة

إذا نشأ نزاع بين المستخدمين بشأن معاملة P2P، يجوز للمستخدم فتح نزاع عبر واجهة المنصة، إذا كانت هذه الوظيفة متاحة.

يجوز للشركة أو المشرف طلب:

- إيصال أو قسيمة أو لقطة شاشة أو أي تأكيد آخر للدفع؛
- كشف حساب أو تأكيد من البنك/خدمة الدفع؛
- مراسلات الأطراف؛
- إيضاحات إضافية؛
- وثائق لفحص KYC/AML؛
- أي أدلة أخرى لازمة للنظر في النزاع.

يلتزم المستخدم بالتعاون أثناء نظر النزاع وتقديم مواد صحيحة خلال المهلة المحددة.

7.9. القرار في النزاع

يحق للشركة اتخاذ قرار بشأن النزاع بناءً على الأدلة المتاحة، وبيانات المنصة، وحالات المعاملة، ورسائل الأطراف، وتأكيدات الدفع، ومخاطر AML/KYC، وسائر الظروف. ويكون قرار الشركة أو المشرف بشأن النزاع داخل المنصة نهائياً، ولا يوجد استئناف داخلي على هذا القرار.

قد يتضمن القرار:

- إتمام المعاملة؛
- إلغاء المعاملة؛
- رد الأصول الرقمية المحجوزة؛
- نقل الأصول الرقمية إلى الطرف الآخر؛
- تمديد مدة الفحص؛
- تقييد الحساب؛

- طلب معلومات إضافية؛
 - إجراءات أخرى لازمة لحماية المستخدمين والمنصة.
- لا تضمن الشركة قدرتها على إثبات جميع ظروف الدفع النقدي، ولا سيما إذا تم الدفع خارج المنصة أو عبر بنك خارجي أو تطبيق دفع أو مزود آخر.

7.10. مسؤولية أطراف معاملة P2P

يتحمل كل مستخدم بشكل مستقل المسؤولية عن:

- قانونية معاملته؛
- صحة بيانات الدفع؛
- دفع الضرائب؛
- الالتزام بقواعد بنكه أو نظام الدفع الخاص به؛
- صحة الأدلة المقدمة؛
- أفعال الطرف المقابل؛
- مخاطر إلغاء الدفع النقدي أو تأخيره أو حظره أو الطعن فيه من قبل أطراف ثالثة.

8. النشاط المحظور

يُحظر على المستخدم استخدام المنصة أو الحساب أو المحفظة أو معاملات P2P أو أي وظائف للمنصة من أجل:

- غسل الأموال؛
 - تمويل الإرهاب؛
 - تجاوز العقوبات؛
 - الاحتيال أو النصب أو التصيد أو الهندسة الاجتماعية؛
 - الاتجار بالأموال المسروقة أو الحسابات أو البطاقات أو الوثائق أو البيانات الشخصية؛
 - الاتجار غير القانوني بلامخدرات أو الأسلحة أو المواد الخطرة أو غيرها من السلع المحظورة؛
 - الاتجار بالسلع المقلدة؛
 - انتهاك حقوق الملكية الفكرية؛
 - نشاط الدارك نت؛
 - المقامرة غير القانونية، إذا كانت محظورة بموجب القانون الواجب التطبيق؛
 - الخدمات المالية غير القانونية؛
 - المخططات الهرمية ومخططات Ponzi وسائر مخططات الاستثمار الاحتيالية؛
 - الإيصالات أو القسائم أو أدلة الدفع المزيفة؛
 - التلاعب بلسوق أو السعر أو التقييمات أو المراجعات أو الإحصاءات؛
 - تعدد الحسابات لتجاوز القيود؛
 - جمع البيانات الآلي أو الكشط أو الهجمات على المنصة؛
 - التدخل في عمل المنصة؛
 - التهديد أو الابتزاز أو الضغط أو الإهانات أو ملاحقة المستخدمين الآخرين؛
 - أي نشاط آخر تعتبره الشركة غير قانوني أو علاي المخاطر أو ضاراً بالمنصة أو المستخدمين أو الشركاء أو سمعة الشركة.
- يحق للشركة في أي وقت توسيع أو توضيح قائمة الأنشطة المحظورة في سياسة AML/KYC أو قواعد معاملات P2P أو واجهة المنصة.

9. القيود والحظر وتجميد الأصول

يحق للشركة تقييد الحساب أو العمليات أو السحب أو وظائف P2P أو العروض أو الرصيد أو أصول محددة مؤقتاً أو دائماً إذا:

- خلاف المستخدم هذه الاتفاقية؛
- ظهرت مؤشرات على احتيال أو نشاط محظور؛
- كانت العملية ذات مخاطر AML/KYC عالية؛
- لم يقدم المستخدم البيانات المطلوبة؛
- كان الحساب مشاركاً في نزاع؛
- وُجد اشتباه في وصول غير مصرح به؛
- كان التحقق من مصدر الأموال مطلوباً؛
- ورد طلب من سلطة مختصة؛
- كان تنفيذ القانون أو العقوبات أو متطلبات الشركاء أو القواعد الداخلية لإدارة المخاطر مطلوباً؛
- حدث عطل تقني أو خطأ؛
- كان التقييد ضرورياً لحماية المستخدمين أو الشركة أو المنصة.

قد يشمل التقييد:

- تعليق العملية؛
 - رفض العملية؛
 - تجميد الأصول أو حجزها؛
 - إلغاء العروض؛
 - إلغاء المعاملات أو تعليقها؛
 - تقييد السحب؛
 - تقييد الوصول إلى P2P؛
 - إغلاق الحساب؛
 - نقل المعلومات إلى السلطات المختصة إذا كان ذلك مطلوباً أو مسموحاً به قانوناً.
- لا تلتزم الشركة بتعويض المستخدم عن الخسائر الناجمة عن تقييد قانوني أو مبرر مطبق وفقاً لهذه الاتفاقية.

10. مخاطر الأصول الرقمية ومعاملات P2P

يفهم المستخدم ويقبل المخاطر التالية:

10.1. التقلب

قد يتغير سعر الأصول الرقمية بسرعة وبشكل كبير. وقد يتكبد المستخدم خسائر بسبب تغير سعر الأصل الرقمي أو سعر صرف العملة النقدية أو ظروف السوق.

10.2. عدم قابلية عمليات البلوكشين للرجوع

قد تكون معاملات البلوكشين غير قابلة للرجوع. وقد يؤدي الخطأ في العنوان أو الشبكة أو المبلغ أو [memo/tag/comment](#) إلى فقدان الأموال نهائياً.

10.3. المخاطر التقنية

قد يتوقف أو يتأخر أو يحتوي على أخطاء عمل المنصة وشبكات البلوكشين والمزودين والبنوك وTelegram ومزودي الإنترنت وسائر الأطراف الثلاثة.

10.4. المخاطر التنظيمية

قد تتغير القوانين المتعلقة بالأصول الرقمية ومعاملات P2P والمدفوعات النقدية وAML/KYC والعقوبات والضرائب. وقد تؤثر هذه التغييرات على توفر المنصة والأصول والعمليات والحدود والوظائف.

10.5. مخاطر أطراف P2P المقابلة

تُبرم معاملات P2P بين المستخدمين. وقد لا ينفذ الطرف المقابل التزاماته، أو يؤخر الدفع، أو يقدم أدلة كاذبة، أو يحاول إلغاء الدفع، أو يخالف قواعد البنك، أو يرتكب أفعالاً احتيالية.

10.6. مخاطر المدفوعات النقدية

تتم المدفوعات النقدية بين المستخدمين خارج المنصة. وقد يقوم البنك أو نظام الدفع أو المزود بتأخير الدفع أو إلغائه أو حظره أو الطعن فيه. ولا تتحكم الشركة في هذه الأفعال الصادرة عن أطراف ثالثة.

10.7. مخاطر الأمان

قد يصبح المستخدم ضحية للتصيد أو الهندسة الاجتماعية أو البرمجيات الخبيثة أو اختراق الجهاز أو حساب Telegram أو البريد الإلكتروني أو كلمة المرور أو رمز PIN أو 2FA.

10.8. المخاطر الضريبية

يتحمل المستخدم وحده مسؤولية تحديد الضرائب والرسوم وسائر المدفوعات الإلزامية المرتبطة باستخدام المنصة والأصول الرقمية ومعاملات P2P، والإفصاح عنها ودفعها.

11. الملكية الفكرية

تعود جميع الحقوق في المنصة والتصميم والواجهات والشعارات والشفرة البرمجية وقواعد البيانات والنصوص والرسوم والعلامات التجارية والتسميات التجارية والوثائق وسائر موضوعات الملكية الفكرية إلى الشركة أو مرخصيها.

يُمنح المستخدم ترخيصاً محدوداً وغير حصري وغير قابل للنقل وقابلًا للإلغاء لاستخدام المنصة حصراً للاستخدام الشخصي وفقاً لهذه الاتفاقية.

لا يحق للمستخدم:

- نسخ عناصر المنصة أو إعادة إنتاجها أو توزيعها أو بيعها؛
- تعديلها أو فك ترجمتها أو تفكيكها أو إجراء reverse engineering؛
- إنشاء منتجات مشتقة؛
- استخدام المنصة لتطوير خدمة منافسة؛
- إزالة إشعارات حقوق المؤلف وحقوق الشركة؛
- استخدام العلامات التجارية للشركة دون إذن كتابي.

12. الخدمات والروابط الخارجية

قد تحتوي المنصة على روابط أو تكاملات مع خدمات خارجية، بما في ذلك Telegram، وشبكات البلوكشين، ومستكشفات الكتل، والبنوك، وتطبيقات الدفع، ومزودي AML/KYC، ومزودي البنية التحتية والتحليلات والإشعارات أو الدعم.

لا تتحكم الشركة في هذه الخدمات الخارجية ولا تتحمل المسؤولية عن عملها أو أمنها أو رسومها أو قواعدها أو حظرها أو أخطائها أو تأخيراتها أو معالجة البيانات أو أفعالها.

يلتزم المستخدم بالاطلاع بشكل مستقل على شروط وسياسات الخدمات الخارجية قبل استخدامها.

13. إخلاء المسؤولية عن الضمانات

تُقدم المنصة «كما هي» و«حسب توافرها». ولا تضمن الشركة أن:

- تعمل المنصة دون أخطاء أو تأخيرات أو أعطال أو انقطاعات؛
 - تكون جميع الوظائف متاحة دائماً وفي جميع الولايات القضائية؛
 - تُعالج المعاملات خلال مدة محددة؛
 - تعمل شبكات البلوكشين أو Telegram أو البنوك أو مزودو الدفع أو سائر الأطراف الثلاثة بشكل صحيح؛
 - تكون المعلومات المتعلقة بـالسعر أو سعر الصرف أو الرسوم أو الحد أو حالة العملية دقيقة ومحدثة دائماً على نحو مطلق؛
 - تلبى المنصة توقعات المستخدم أو تكون مناسبة لغرض محدد.
- لا تقدم الشركة استشارات استثمارية أو مالية أو ضريبية أو قانونية أو أي استشارات مهنية أخرى. وأي معلومات على المنصة ذات طابع إعلامي.

14. تحديد المسؤولية

إلى أقصى حد يسمح به القانون الواجب التطبيق، لا تتحمل الشركة المسؤولية عن:

- الخسائر غير المباشرة؛
 - فوات الربح؛
 - فقدان البيانات؛
 - فقدان السمعة التجارية؛
 - تغير سعر الأصول الرقمية؛
 - أخطاء المستخدم عند إدخال العنوان أو الشبكة أو المبلغ أو البيانات؛
 - أفعال أو امتناع أطراف P2P المقابلة؛
 - أفعال البنوك أو أنظمة الدفع أو Telegram أو شبكات البلوكشين أو مزودي AML/KYC وسائر الأطراف الثلاثة أو امتناعهم؛
 - حظر المدفوعات النقدية أو تأخيرها أو إلغائها؛
 - عدم قابلية معاملات البلوكشين للرجوع؛
 - فقدان الوصول إلى البريد الإلكتروني أو Telegram أو الجهاز أو رمز PIN أو كلمة المرور أو 2FA؛
 - القيود المطبقة في إطار AML/KYC أو العقوبات أو الأمان أو النزاعات؛
 - الأعطال أو الأخطاء أو الهجمات أو القوة القاهرة أو الأحداث الخارجة عن السيطرة المعقولة للشركة.
- إذا كان القانون الواجب التطبيق لا يسمح بالاستبعاد الكامل للمسؤولية، فتتحدد مسؤولية الشركة بـالحد الأدنى المسموح به بموجب القانون الواجب التطبيق.
- وفي جميع الأحوال، إذا كان تحديد المسؤولية مسموحاً به بموجب القانون الواجب التطبيق، فإن الحد الأقصى للمسؤولية الإجمالية للشركة تجاه المستخدم عن جميع المطالبات المرتبطة بالمنصة أو الحساب أو العمليات أو معاملات P2P أو هذه الاتفاقية يقتصر على الأقل من المبلغين التاليين:
- مبلغ الرسوم التي دفعها المستخدم فعلياً للشركة خلال آخر 12 شهراً قبل الحدث الذي نشأ عنه أساس المطالبة؛
 - ما يعادل 50 USDT.

لا يؤدي تعدد المطالبات إلى زيادة حد المسؤولية المذكور.

15. التعويض

يلتزم المستخدم بتعويض الشركة ومسؤوليها وموظفيها ومقاوليها وشركائها والشركات التابعة لها عن أي خسائر أو نفقات أو مطالبات أو غرامات أو طلبات أو مصاريف قضائية أو أتعاب محاماة تنشأ فيما يتعلق بما يلي:

- مخالفة المستخدم لهذه الاتفاقية؛
- مخالفة القانون؛
- النشاط المحظور؛
- الاحتيال؛
- المعلومات غير الصحيحة؛
- انتهاك حقوق الغير؛
- نزاع مع مستخدم آخر؛
- أفعال المستخدم في معاملة P2P؛
- استخدام الحساب من قبل أطراف ثالثة بسبب خطأ المستخدم؛
- مطالبات البنوك أو أنظمة الدفع أو السلطات الحكومية أو الأطراف الثالثة المرتبطة بأفعال المستخدم.

16. تعليق الاستخدام وإنهاؤه

يحق للمستخدم إيقاف استخدام المنصة وطلب حذف الحساب، إذا كانت هذه الإمكانية متاحة وإذا لم تكن هناك معاملات أو نزاعات أو فحوص أو ديون أو تجميدات أو قيود قانونية غير مكتملة.

إذا لم توجد أسباب لرفض الحذف أو تأجيله، تعالج الشركة طلب حذف الحساب خلال 30 يوماً تقويمياً من تاريخ تلقي الطلب أو تأكيد هوية المستخدم، إذا كان هذا التأكيد لازماً لأمان الحساب.

قبل حذف الحساب، يلتزم المستخدم بسحب الأصول المتاحة، وإتمام المعاملات، ودفع الرسوم، وتسوية الالتزامات المفتوحة.

يجوز للشركة رفض حذف الحساب أو تأجيل الحذف بعد المدة المذكورة إذا:

- وجدت معاملة أو نزاع مفتوح؛
- كان فحص AML/KYC جارياً؛
- وجدت مديونية أو رسوم غير مدفوعة؛
- كانت الأصول مجمدة أو محجوزة؛
- ورد طلب من سلطة مختصة؛
- كان الاحتفاظ بـ بيانات مطلوباً قانوناً؛
- كان الحذف قد ينتهك حقوق الشركة أو المستخدم أو أطراف ثالثة.

بعد إنهاء الاستخدام، تظل بعض أحكام هذه الاتفاقية سارية، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بـ المخاطر والمسؤولية والملكية الفكرية والخصوصية والنزاعات وتحديد المسؤولية والتعويض والاحتفاظ بـ بيانات.

لا تفرض الشركة رسماً منفصلاً على عدم نشاط الحساب، ما لم يُنص صراحة على خلاف ذلك في نسخة مستقبلية من هذه الاتفاقية أو في قواعد منفصلة للمنصة.

17. الإشعارات والاتصالات

يجوز للشركة إرسال الإشعارات إلى المستخدم:

- عبر واجهة المنصة؛

- عبر Telegram؛
- عبر البريد الإلكتروني؛
- عبر إشعارات الدفع؛
- عبر SMS، إذا كانت هذه الوظيفة متاحة؛
- بأي وسيلة إلكترونية أخرى.

يوافق المستخدم على أن الإشعارات الإلكترونية تكون ذات قوة قانونية، إذا كان ذلك مسموحاً به بموجب القانون الواجب التطبيق.

يلتزم المستخدم بإحفاظ على حداثة بيانات الاتصال، ولتحقق بنفسه من الإشعارات المتعلقة بإحساب والمعاملات والأمان وتغيير الشروط والنزاعات والعمليات.

18. الخصوصية والبيانات الشخصية

تتم معالجة البيانات الشخصية وفقاً لسياسة الخصوصية.

باستخدام المنصة، يوافق المستخدم على معالجة البيانات الشخصية بإلزام لتقديم الخدمات، والأمان، ومعاملات P2P، وفحوص AML/KYC، وتسوية النزاعات، والامتثال للقانون، وحماية حقوق الشركة.

لا يجوز للمستخدم نقل بيانات شخصية زائدة أو بيانات أطراف ثلاثة أو بيانات دفع سرية أو عبارات seed أو مفاتيح خاصة أو أي معلومات أخرى غير لازمة لتنفيذ المعاملة أو الطلب عبر المنصة.

19. القانون الواجب التطبيق وتسوية النزاعات

تخضع هذه الاتفاقية لقانون Kazakhstan، ما لم يتطلب القانون الواجب التطبيق خلاف ذلك.

قبل اللجوء إلى جهة خارجية لتسوية النزاعات، يلتزم الطرفان ببذل جهود معقولة لتسوية النزاع ودياً عبر خدمة دعم الشركة.

يجب على المستخدم أولاً إرسال طلب إلى الدعم يتضمن وصف المشكلة والأدلة ومعرف المعاملة أو العملية، إن وجد. تنظر الشركة في الطلب خلال مدة معقولة مع مراعاة تعقيد المسألة وضرورة التحقق والحصول على معلومات من أطراف ثلاثة.

إذا لم تتم تسوية النزاع ودياً، يُحال إلى مركز أستانا المالي الدولي (AIFC) وفقاً للقواعد والاختصاص الواجبين لمحكمة AIFC و/أو مركز التحكيم الدولي لدى AIFC، إذا كان هذا الإجراء مسموحاً به ومنطبقاً على النزاع المحدد.

إذا تعذر نظر النزاع في محكمة AIFC أو مركز التحكيم الدولي لدى AIFC بسبب عدم الاختصاص أو المتطلبات الإلزامية للقانون الواجب التطبيق أو أي سبب قانوني آخر، يُنظر النزاع أمام المحاكم المختصة أو الجهات الأخرى وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في القانون الواجب التطبيق في Kazakhstan.

20. القوة القاهرة

لا تتحمل الشركة المسؤولية عن التأخير أو استحالة التنفيذ أو العطل في عمل المنصة الناجم عن ظروف خارجة عن السيطرة المعقولة للشركة، بما في ذلك:

- الكوارث الطبيعية؛
- الحروب أو الأعمال العسكرية أو العقوبات أو الاضطرابات الجماعية؛
- أفعال السلطات الحكومية؛
- انقطاع الكهرباء؛
- أعطال الإنترنت أو Telegram أو البنوك أو أنظمة الدفع أو شبكات البلوكشين أو مزودي البنية التحتية؛
- الهجمات السيبرانية؛

- أخطاء أو أعطال الأطراف الثلاثة؛
- تغييرات القانون؛
- أي ظروف قاهرة أخرى.

21. النسخ اللغوية

يجوز نشر هذه الوثيقة بلغات مختلفة، إذا كان القانون الواجب التطبيق يتطلب أولوية نسخة لغوية محددة، فتطبق تلك النسخة. وفي جميع الحالات الأخرى، عند وجود اختلافات بين النسخ اللغوية، تكون الأولوية للنسخة الإنجليزية.

22. أحكام أخرى

22.1. اكتمال الاتفاقية

تشكل هذه الاتفاقية، مع الوثائق ذات الصلة، الاتفاق الكامل بين المستخدم والشركة فيما يتعلق باستخدام المنصة.

22.2. بطلان بعض الأحكام

إذا اعتُبر أي حكم من أحكام هذه الاتفاقية باطلاً أو غير قانوني أو غير قابل للتنفيذ، فلا يؤثر ذلك على صحة الأحكام الأخرى.

22.3. حوالة الحقوق

لا يحق للمستخدم نقل الحقوق والالتزامات بموجب هذه الاتفاقية دون موافقة كتابية من الشركة.

يحق للشركة نقل الحقوق والالتزامات بموجب هذه الاتفاقية إلى شركة تابعة أو خلف قانوني أو مشترٍ للنشاط أو أي شخص آخر فيما يتعلق بإعادة التنظيم أو بيع النشاط أو نقل الأصول أو أي صفقة مؤسسية أخرى.

22.4. عدم التنازل عن الحقوق

إذا لم تستخدم الشركة أي حق بموجب هذه الاتفاقية، فلا يعني ذلك تنازلاً عن ذلك الحق.

23. جهات الاتصال

يمكن للمستخدم التواصل بشأن هذه الاتفاقية عبر:

- الشركة: F-Tech
- بلد التسجيل: Kazakhstan
- الموقع: <https://kashbi.net>
- التطبيق: KashBi
- البريد الإلكتروني: legal@kashbi.net
- Telegram: kashbi_support
- العنوان القانوني: Al-Farabi Avenue, Apartment 207 44/1